فلسفة الأمننة وأثرها على تفاعلات النظام الدولي: (امن الشرق الاوسط أنموذجا)

The philosophy of securitization and its impact on the interactions of the international system: Case Study of the Security of the Middle East

حازم حمد موسى

جامعة الموصل، العراق، hazim_aljanabi79 @yahoo.com

تاريخ الإستلام: 2018/05/28 تاريخ قبول النشر: 2018/10/18

ملخص:

يركز البحث على المكانة التي احتلتها الأمننة في المدرك والحراك الاستراتيجي للقوى المتنافسة على المكانة والدور في الشرق الاوسط ما بعد التغيير، لكن تلك الأهمية اعترضتها اشكالية تتعلق بمدى إمكانية ايجاد علاقة بين التهديد والامن، وحلاً لتلك الإشكالية استخدمنا الفرضية الاتية:" كلما اقترب التهديد من العمق الاستراتيجي للقوى الفاعلة في الشرق الاوسط ...ازداد التهديد للنظام الدولي، وكلما ازداد التهديد للنظام الدولي... ازدادت الرغبة للتحالف والتآلف الامني ضد مصدر التهديد...فالأقوى يتوازن والأضعف يذعن في تشكيل الأمننة"، وهدفنا الى إبراز دور التحالفات والتالفات في تشكيل نظام امني ضد التهديد الحقيقي، ولنصوب عملنا البحثي استخدمنا المنهج التحليلي والمقارن ، وهذا اوصلنا الى نتيجة وهي: القوى التي تواجه التهديد داخل دول التغيير العربي سوف تتحالف متوازنة مع القوى الأخرى لمعارضة القوى الأقوى التي تشكل التهديد في بناء منظومة الأمننة، والقوى التي تواجه التهديد سوف تتحالف مع القوى الأكثر تهديداً مذعنة لها في تشكيل منظومة الأمننة.

الكلمات المفتاحية: الأمننة؛ التهديد؛ التوازن؛ الإذعان؛ الشرق الاوسط.

Abstract:

The research focuses on the importance of Securitization in the perception and strategic mobility of forces competing for status and role in the Middle East after change, but this importance was challenged by the question of the possibility of creating a relationship between threat and security. In solving this problem we used the following hypothesis: "The threat to the international regime has increased ... and the more the threat to the international regime ... the greater the desire for alliance and security co-operation against the source of the threat ... the stronger and the weaker prevail in the formation of Securitization", Our aim is to highlight the role of alliances and The forces facing the threat within the Arab states of change will be allied in a balanced manner with other forces to oppose the strongest forces that constitute the threat to build the system of Securitization, and the forces that Facing the threat will ally itself with the most threatening forces in the formation of the Securitization system.

Keywords: Securitization; Threat; Balance; Bandwagoning; Middle East.

* المؤلف المرسل: حازم حمد موسى، hazim_aljanabi79 @yahoo.com

المقدمة:

بداية، يمكن القول: إن البحث في تشكيل الامن الدولي، وطرق تحقيقه في مرحلة ما بعد التغيير الديمقراطي العالمي، امراً يصعب ادراكه، وهذا يفضي لتوصيف مجرى ظاهرة تشكيل التحالفات والتالفات الامنية، إذ يعد إدراك حراك التهديد العامل الحاسم والجوهري للأمن، من خلال دوره المهم في تحديد نوع التشكيل الامني، بالإضافة إلى دوره المهم كمحدد رئيس للتعامل مع الحراك السياسي الدولي الامني.

ومن هذا المنطلق، حاولنا شق طرائق خاصة توصف لنا كيفية تشكيل الامن بعد أن تزاحمت طرق البحث والدراسة فيما يخص الأمننة وطرق تقاربها وتنافرها، لذا وجدنا من الضروري أن نذكر بعض المفردات المهمة قبل الولوج في تفاصيل البحث لتكون لنا دليلاً في البحث، ولعل أهم تلك المفردات.

الأهمية: تكمن الأهمية في المكانة التي احتلتها الأمننة في المدرك الاستراتيجي بمختلف مستوياته بحثاً على المكانة والدور في الساحة الشرق اوسطية، فوظف المفهوم من قبل القوى التي تملك السلطة والنفوذ لإزاحة الكتل الضد، وما زاد الأهمية أهمية هو "التغيير العربي" (الربيع العربي)، الذي عدهُ الكثيرون فرصة يستغلها الطامحين للعب دور مؤثر في ساحتها.

<u>الإشكالية</u>: تتلخص الاشكالية البحثية حول: مدى إمكانية ايجاد علاقة بين التهديد والامن، فإيهما يحدد الأخر ويتحكم به في الشرق الاوسط، هل التهديد يحدد نوع الامن؟ أم الامن يحدد نوع التهديد؟ وهل التهديد هو الذي يتحكم بالأمن؟ ام الأمن هو الذي يتحكم بالتهديد؟

<u>التساؤلات</u>: نحاول الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: من الأكثر شمولاً الامن ام التهديد في الشرق الأوسط؟

وينبثق من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي فلسفة الأمننة؟
- ✓ وهل الامن يذعن للتهديد ام التهديد يذعن للأمن؟
- ✓ وما هي الآلية التي تتشكل عن طريقها التحالفات والتالفات الامنية؟
- ✓ وما هو مستقبل الشرق الاوسط في ظل إخفاق الأمننة؟

الاهداف: نسعى من خلال البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف الآتية:

- ✓ التعرف على ماهية الأمننة وطبيعتها.
- ✓ الوقوف على الأسباب المفضية إلى التهديد.
- ✓ تحديد أعراض وآثار الأمننة والتعرف على أبعادها.
- ✓ استعراض النماذج والمقاييس والاسس الشهيرة في الأدب السياسي حول الأمننة.
- ✓ الوقوف على دور الأمننة في الوقاية والعلاج من ظاهرة التهديد.
- ✓ الوصول إلى تحديد المسؤولية في تأجيج التهديد واقتراح أفضل السبل الأمننة.

<u>الفرضية</u>: استندنا على فرضية مفادها:" كلما اقترب التهديد من العمق الاستراتيجي للقوى الفاعلة في الشرق الاوسط ...ازداد التهديد للنظام الدولي، وكلما ازداد التهديد للنظام الدولي... ازدادت الرغبة للتحالف والتآلف الامني ضد مصدر التهديد...فالأقوى يتوازن والأضعف يذعن في تشكيل الأمننة ". وسنحاول اثباتها او تفنيدها في نتائج البحث.

النطاق: يتحدد بـ:

- ✓ **موضعياً**: بظاهرة الأمننة من حيث فلسفتها وطبيعتها ومسبباتها ونماذجها واثارها، وشكلياً اقتصرت على الامن مقابل التهديد ضمن مفهومين هما: التوازن الأمني، والاذعان الأمني.
- ✓ **الحدود المكانية**: اقتصر البحث على الساحة الشرق أوسطية وبالتحديد الدول التي شملها التغيير الديمقراطي.
- ✓ **الحدود الزمانية**: ركز البحث على حقبة ما بعد التغيير العربي (الربيع العربي).

مصطلحات الدراسة: بداية لابد من توضيح بعض المفاهيم ومنها:

- ✓ **الأمننة**(Securitization): استحضار البُعد الأمني على مسألة ما غير أمنية وتصويرها كتهديد"، وكذلك توصف بانها: اضفاء الطابع الأمني على معضلة ما يتم تسيسها (Politicization)، وسحبها إلى حيز القضايا الأمنية بحيث تعتبر تهديداً وجودياً، فهي تركز على امننة الخطاب، من خلال تحليل الخطاب لتقديم قضية ما كتهديد حقيقي فتصبح القضايا مؤمننة عندما يتقبلها الراي العام.
- ✓ **التوازن** (Balance): هو التحالف مع الاخرين ضد مصدر التهديد لتوازن معه.
- ✓ **الإذعان** (Bandwagoning): هو المسايرة والتوائم مع مصدر التهديد والخضوع له.

منهجية الدراسة: استخدمنا المنهج التحليلي والمقارن لحاجتنا الماسة لهما، فيركز الاول: على تحليل حراكات الفواعل الدوليين وبناء استراتيجياتها لتشكيل الإدارة السياسية الدولية، والثاني: على المقارنات بين الأمن الشكلي والموضوعي والتهديد الشكلي والموضوعي، وآليات تشكل منظومة الأمننة.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي اشارت الى امن الشرق الأوسط منها:

- ✓ النظرية الواقعية "Realism theory" للأمن، التي اقرنته بالقوة الخشنة.
- ✓ الواقعية البنيوية" للأمن (الامن كبناء اجتماعي، الامن والهوية، التذاتانية الأمنية أي ربط الامن بالمصالحة).
- ✓ دراسات معهد أبحاث السلام لكوبنهاغن" Conpenhagen peace research Institute" للأمن التي تركز على لغة الخطاب والأداء الأمني.
- ✓ دراسات الامن لمدرسة باريس، التي تركز ما هي العقلانية الأمنية وراء السلوك الأمني والقرار الأمني والحالة الأمنية أو انعدام الأمن؟
- ✓ دراسات الامن للمدرسة الإنكليزية، (الواقعية الليبرالية /المدرسة الاجتماعية الدولية / المؤسساتية الإنجليزية) والتي تهتم بمجتمع الدول بالنسبة للصعيد الدولي، في إطار حالة الفوضى (بسبب عدم وجود سلطة دولية عليا) تنظر للأمن من منظار الأفكار، القيم والأخلاق، كما ونجدها تركز علي دور المؤسسات في تحليل النظام الدولي أكثر مما تركز على القدرات المادية.

الهيكلية : اعتمدنا في خطة البحث الاتي: مقدمة وتوطئة وعنوانين رئيسين هما: فلسفة الأمننة، وبدوره انقسم إلى جزئيين: اختص التوازن الامني، أما الثاني: التهديد الامني، وتناغماً مع ما مضى، جاء العنوان الثاني: فعنون بـ: تفاعلات النظام الدولي وأمننة الشرق الاوسط، لينشطر إلى: اسس بناء أمننة الشرق الأوسط، والثاني: ركز على: الأمننة في الشرق الاوسط بين المقاربة والمقارنة، لنختم البحث بجملة من النتائج والتوصيات.

توطئة:

لعل، أولى واجبات البحث والتحليل لأية ظاهرة أو واقعة، تحديد المقاصد واستشفاف المضامين والمفاهيم، لا سيما بعد أن يسودها اللبس والتداخل في المعنى، ومن هنا، تدعونا دراستنا إلى تحديد القصد من الأمننة وسبل تعامل الإدارات السياسية معها، الذي طالما اختلف بشأنهما الكثير، قياساً ووجوداً، تحديداً وتأطيراً، لما يتضمنه من مقومات تشكيل وبناء وأداء، وتميز عن بقية المفاهيم التي تداخلت وتشابكت معه.

وعلى الرغم من حيوية ما تقدم، رأى البعض وغالبيتهم من الأكاديميين، أن المحاولات التأطيرية بهذا الخصوص، وبسبب عوامل شتى، بدت شكلية أكثر مما هي موضوعية، مرجعين السبب إلى اختلاف المدرك المتوجه نحو تشكيل منظومات الأمننة الذي قاد بدوره إلى عجز القادة والساسة في التعامل مع التهديد الحقيقي، إذ تسارعت الأزمات وكثرت، والموضوع محل الدراسة، جاء ليرفدنا بالوسائل اللازمة للإفادة من تشكيل الأمننة.

وانطلاقاً مما تقدم، شاع اعتقاد بأن التهديد يؤدي إلى اضطراب وإرباك أدائي، وربما يقود إلى تغيير في الولاءات، وهذا ما دونت سجلات الامن الدولي، وعليه لم تكن مهمة الخوض في المفهوم سهلة على الإطلاق، بل بدت من أصعب المهام، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالجانب الامني الذي يعد من أصعب الجوانب العلمية لما حمل من وفرة معلوماتية متضاربة حول حجم التهديد، والإبانة تلك الجدلية، ارتأى الباحث تقسيم البحث إلى:

1. فلسفة الأمننة:

يصعب تصور، او أدرك، الأمننة لاكتظاظها بالتحالفات والتآلفات، والذي بدا فيها التهديد في أوجه، لهذا بدت صعبة على الكثير من المعنين بها، لما تضمن من تداخل بين التهديد الشكلي والتهديد الموضوعي فانعكست سلباً على توازن النظام الدولي، بعد أن لم يتمكن صناع السياسة من حرف مسار التهديد بالاتجاه المطلوب لفقدانهم الأدراك الاستراتيجي، فاهتز امنهم وهيمن عليهم التهديد، وشاع الصراع والنزاع.

ولعل أفضل ما يفسر تلك الفلسفة، هو البحث عن مصدر التهديد ومعرفة سبب استفحاله، فسجلات العلاقات الدولية أشرت ذلك المفهوم، وما أداه من دور في إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية والجيوستراتيجية للنظام السياسي الدولي بين حقبة وأخرى، فالواجب علينا أن نتصفح تلك السجلات ممعنين النظر بها، في محاولة منا انتقاء بعض التجارب التي كان لها الأثر الفاعل في زرع نواة التهديد، وكيف كانت سبل رعايته، وأسس أدامته، وما هي ميزات البيئة الاستراتيجية الشرق اوسطية التي كانت بمثابة التربة المناسبة لإنباته، مقابل التوازنات الأمنية، وهذا يمكن توضيحه بالشكل رقم: (1)

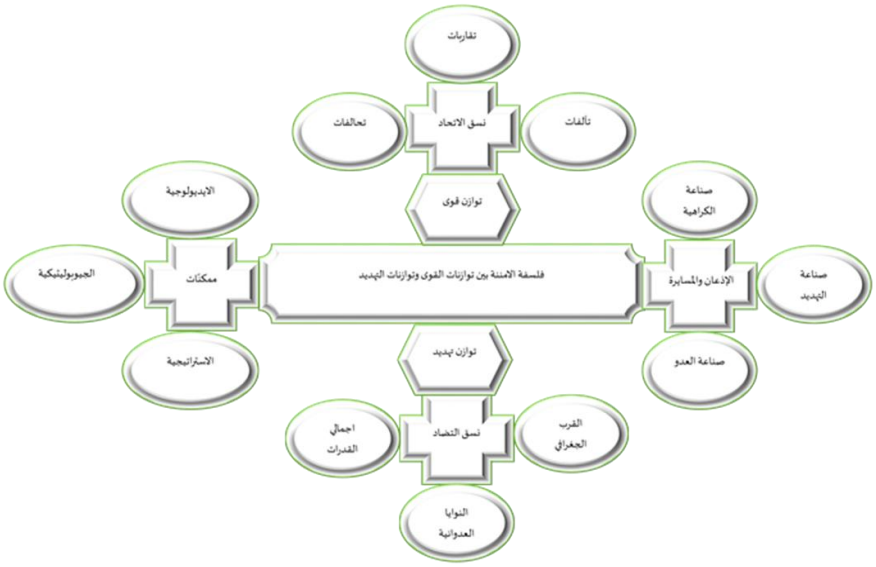

مخطط رقم (1): من تصميم الباحث يوضح فيه فلسفة الامننة بين توازنات القوى وتوازنات التهديد

ولأجل ابانت هذا كله عمدنا إلى تقسيم المبحث على فرعين كالآتي:

أ. التوازن الامني:

ان الدول التي تواجه تهديد سوف تتفاعل مع الدول الاخرى الاقوى من مصدر التهديد لإضعاف قوة المُهدد والتوازن معه، فكلما ازدادت قدرات القوى المُهددة، كلما زاد تفاعل الدول المُهدد لتشكيل تحالفات ضدها، وهذا يتطلب تعادل كفتي ميزان القوى، وبما ان التهديد يدفع تعبير باتجاه التفاعل السياسي-الأمني المتقارب، هذا يعني يتشكل التحالف لسببين: الاول: التوازن الدولي، والثاني: التهديد الدولي، ويخصنا هنا التوازن الأمني والذي يمكن ابانة معاييره وفقاً لشكل رقم: (2)

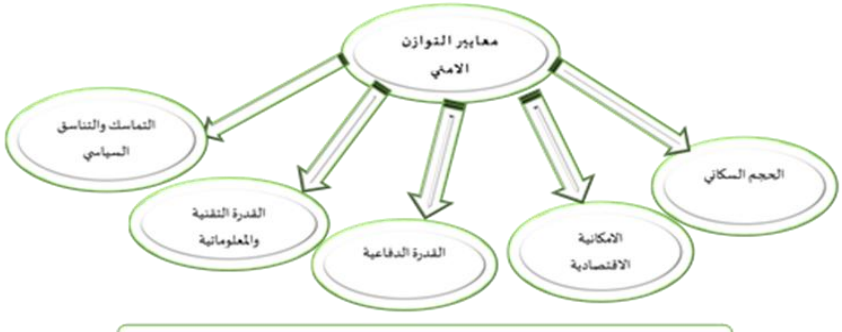

مخطط رقم (2) من تصميم الباحث يوضح فيه معايير التوازن الامني

فكلما ازاد حجم التحالف ازاد تهديده، والقرب الجيواستراتيجي من القوى الدولية الفاعلة، يزيد من التفاعل الامني مع قوى اخرى تناظر القوى المجاورة الاقوى او تفوقها للتحالف معها لتحقيق توازن التهديد مع القوى القوية الاقرب، واما البعد الجيواستراتيجي من القوى الدولية الفاعلة، يقود الى ايجاد دولة اكثر اماناً، فهي ترغب بتوازن القوى، ولا تذهب نحو توازن التهديد، فكلما ازدادت قوة دولة ما زيادة غير طبيعية مقارنة بحجمها، كلما ازاد التفاعل الدولي ضدها، لوزن قوتها وارجاعها لوزنها الطبيعي، ولذلك، فإن الدول التي تسعى ان تكون مع معسكر الكبار ستواجه الاستفزاز لتشكيل تحالفات دفاعية، فالدول التي تظهر نواياها العدوانية التوسعية، تحفز القوى التي تستشعر التهديد للتوازن معها عن طريق تحالف المُهددين، بغية الوصول الى حالة توازن القوى هي الحالة الطبيعية التي يتم التفاعل الدولي من خلالها لتحقيق التوائم السياسي لبناء نسق النظام الدولي، فالتوازن يخفض من مستويات العدوان ويحقق الامن الدولي(,Walt, 1998 pp. 29-32).

ودون شك، ان القوى لأكثر تماثل أيديولوجي تميل الى التحالف لبناء ايديولوجيا عالمية، والايديولوجيات تتقارب لتشكل هرم ايديولوجي عالمي لتتصادم مع نديدتها من الايديولوجيات العالمية الاخرى، وهذا يفضي بطبيعة لحال الى ان القوى الايديولوجية تكون أكثر أمنا لصلابتها، ويزداد تأثيرها الأيديولوجي على السياسة الدولية(Buzan,2010,pp.1-26)فيظهر حوار الايديولوجيات المتناغمة، او صراع الايديولوجيات المتضادة، مما يدفع القوى الايديولوجية الصغرى التي تفتقر إلى الشرعية والتي ستكون أكثر عرضة للتهديد للبحث عن التحالفات الإيديولوجية لزيادة قوتها وتأمين وجودها، فتتلون بلون الايديولوجية الكبرى، وهنا، نستدل على ان هناك تأثير للأيديولوجيا على اختيار الشركاء الامنيين، القوى الأيديولوجية تبقى ضعيفة ما لم تتحالف مع الايديولوجيا العالمية، وتحالفها يكون تحالف اذعان(Walt, 2013, pp3-4) .

ومن المتعارف عليه في السياسة الدولية، كلما ازدادت المساعدات المقدمة من القوى الكبرى-الغنية – القوية إلى الأخرى الضعيفة-الفقيرة، كلما زاد احتمال أن تشكيل تحالف امني بينهم، ويكون التحالف تحالف بهذه الصورة تحالف اذعان امني، والمساعدات هي شكل خاص من التحكم بالسلوك، لذلك، كلما زادت المساعدات ازداد التهديد للقوى المتلقية، وزيادة تأثير المعونة يفضي الى الاذعان السياسي، وهذا نهج اتبعته مجموعة المانحين لاحتكار الدعم والاقراض والمنح والمساعدات، يزيد من اذعان المتلقيين، وهذا يوصلنا الى القول : كلما ازاد التباين في الدفع لصالح الجهات المانحة، قاد الى زيادة نفوذها على المتلقيين، لأن أمن المستلم يكون مهدد من قبل المُسَلم، وتزداد الخطورة في حال عدم الدفع للمُسَلم، فكلما ازاد حجم المساعدات الدولية لقوى معينة، كلما ازداد حجم تأثر القرار السياسي بالمانح (Mearsheimer ,2006,pp.31-32).

وزيادة على ذلك، ان القوى الكبرى المخترقة –المغيرة للقوى الاضعف، تخترق النظام السياسي وتدفعه باتجاه الاذعان لها، على سبيل المثال :الاختراق باسم الانسانية(التدخل الانساني)، استناداً الى القانون الدول العام والقانون الدول الانساني، والقانون الجنائي الدولي، وهذا ما استندت عليه القوى الدولية في حقبة التسعينات والالفينات(Walt, 2013, pp7-8)، اضافة الى ذلك، فان الاختراق هو أكثر فعالية ضد المجتمعات المنفتحة من المجتمعات المنغلقة، اي ان الاختراق أكثر فعالية في حال تفاوت التقنية العلمية بين القوى المتحالفة، ولذلك، فإن الاضعف علمياً تكون أكثر تطفلاً في تقنيات المعلوماتية، وكلما زاد الفارق التقني زاد الاختراق، وكلما زاد الاختراق زاد الاذعان، ولهذا الاختراق يكون أكثر فعالية في حال تحالف القوى الصغرى مع القوى الكبرى(Walt, 2010 ,pp 11-12)، وهذا يعني استفحال التهديد.

ب: التهديد الأمني:

نعرض في هذا المحتوى التهديد كحافز لإعادة صياغة توازنات السياسية الدولية لتفسير تفاعلات النظام الدولي السياسية والامنية، لاسيما بين القوى الفاعلة في النظام الدولي والقوى الفاعلة الاقليمية لتحقيق التوازن ضد التهديدات وفقاً لنهج الشرعية الدولية، على الرغم من، أن كسب الشرعية الدولية هو عامل مهم للغاية لأمننة التهديد، وهذا يتطلب العزف على أوتار الراي العام العالمي، ويتأثر التهديد كذلك بالقرب الجغرافي، والقدرة الهجومية ونوايا عدوانية، ويمكن ان نوضح ذلك بالشكل رقم :(3)

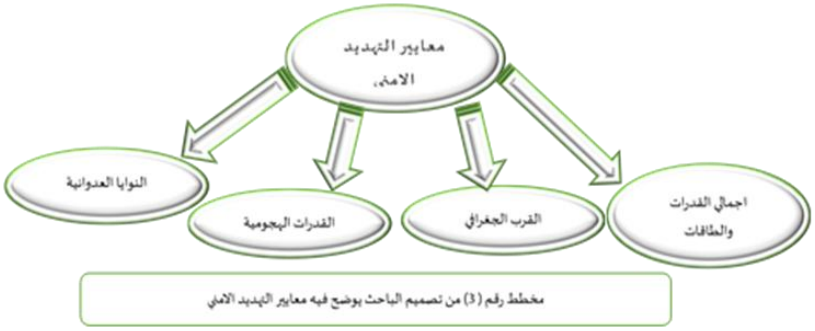

مخطط رقم (3) من تصميم الباحث يوضح فيه معايير التهديد الامني

وبالتالي يمكن الحد من تلك القوة بتفعيل الشرعية الدولية لتحميل مستخدم القوة مسؤولية قانونية دولية، لتهديده السلم والامن الدوليين(Blair, 2009 , p1) .

والسؤال الرئيسي هو: كيف الدول تستجيب للتهديدات؟ والجواب: تستجيب عن طريق التوازن (التحالف مع الآخرين ضد التهديد السائدة) أو الاذعان (المواءمة مع مصدر الخطر)، ويمكن ان نؤكد ذلك، "بالنسبة للدول التي تعتبر توازن التهديد هو الاكثر شيوعاً"، ولو استعرضت التفاعلات في الشرق الاوسط تكتشف أنها تفاعلات من اجل الاذعان لفواعل النظام الدولي، أكثر مما هو معتقد البحث عن التوازن، فالإذعان يحدث بين تفاعلات الأقوى-الأضعف، لأنهم اي الضعفاء" أكثر عرضة للضغوط الدولية لسببين: الاول: توسيع قاعدة النفوذ للتوازن الدولي، والثاني: صناعة ركائز استراتيجية مذعنة للفواعل الدولية"، والمطلع على حراك النظام الدولي في مختلف حقبه يدرك ذلك، ولأن ترك الموارد بيد الضعفاء امر غير منطقي – باللغة السياسية الدولية- فيجب التحالف معهم وتوريطهم بمخاطر التهديد، عندها يبحثون عن تشكيل الاحلاف ليدخلوا بوابة التفاعل الدولي لمواجهة التهديد، فيسود اعتقاد لدى صناع القرار المعنيين بالتهديد ان الاذعان لإحدى القوى الفاعلة في النظام الدولي هو من يوفر لهم فرصة التوازن مع مصدر التهديد، وهذا حال قوى الشرق الاوسط مع القوى الدولية وعلى مر حقب التاريخ السياسي، لكن بان الان اكثر بانفراد النهج الليبرالي، ومن مقربات التحالف للتوازن التشابه الفكري والدعم الاقتصادي والعسكري، تعتبر صمامات لأمان في تشكيل تحالف او التآلف الدولي ضد مصدر التهديد(Walt ,1998, pp. 31-34).

فاذا ما تطرقنا الى الشرق الأوسط، نجد أن مصادر مختلفة من التهديد تساعد في تفسير سبب التحالف مع القوى العظمى (الولايات المتحدة الامريكية، وروسيا، والقوى الاوربية) فضلاً التوازنات الاقليمية في الشرق الاوسط، فالتفاعل السياسي والامني الدولي في الشرق الاوسط دفع الى توازن التهديد في الشرق الاوسط، وتوازن قوى بين الفاعليين الدوليين.

فتوازن التهديد يفسر لنا لماذا القوى الفاعلة في الشرق تتوازن مع بعضها ففي كثير من الأحيان كانت الأهداف من التحالفات توازن تهديد، لكن توازن القوى يمكن قراءته بصورة اخرى في حال تحالفت دول عربية مع الولايات المتحدة الامريكية للتوازن مع بعضها، ليكون حامل الميزان واحد، فيكون توازن قوى لا توازن تهديد، فالقوة الاقليمية مكانتها وهيبتها الاقليمية تأخذها من حليفها الدولي؛ كونهم الفاعلين الموازنين الأقوى، فمن يحظى بدعم قوة عظمى، تملك قدرات هجومية كبيرة تتوازن مع الأقوى الاخرى توازن اذعان ومع الاخرين الفاعليين الاقليميين توازن قوى(Gause,2003/2004, pp. 273–305.) .

وهنا يمكن القول: ان التفاعلات الدولية امام خياريين لا ثالث لهما هما السير نحو توازن القوى، او السير نحو توازن التهديد، فالقوى القوية الامنة تسلك سلوك التوازن مع نظيراتها، والقوى الضعيفة غير الامنة تسلك سلوك الاذعان للقوى الفاعلة لتتوازن مع القوى مصدر التهديد كون الضعفاء اكثر حاجة للأقوياء للضمان والحماية الامنية (Heffron& Researcher,2015 ,p4).

لهذا، ان الدول المتفاعلة في الشرق والتي ستواجه تهديد خارجي سوف تتحالف مع القوى الأكثر تهديداً، فالدولة الاقوى بالقدرات صاحبة المصداقية في التهديد، تزيد من تفاعل القوى الاضعف للاذعان لها، والقرب الجيواستراتيجي للدولة القوية، يزيد ميل القوى المجاورة لتتماشى مع تلك القوى ومسايرتها، فكلما ازدادت القدرات الهجومية للقوة القوية، يزيد من القوى الاخرى الاضعف للاذعان لها، وهذا يفضي الى ان القوى الأكثر عدوانية تتفاعل معها الفواعل الدولية تفاعل اذعان تجنباً لتصادم معها، فتلجأ الى التحالفات التي تتشكل للموازنة مع سياسة التهديد سوف تتفكك عندما يصبح التهديد خطيراً(Schweller ,1996, pp. 72-107).

2. تفاعلات النظام الدولي وأمننة الشرق الاوسط

تبعاً لضخامة القصد من ماهية امن الشرق الاوسط، تداخلت الكثير من العلوم الاختصاصية في تفسير تلك الماهية، فاحتدم الجدل والنقاش حول ما تعنيه تلك المفردة من رؤى وأفعال وصور ناطقة، فالأنموذج المؤطر للتكتلات السياسية وأن كان يقوم أساساً على التقارب التفاعلي بين الكتل المتنافسة على المكانة والهيبة الدوليتين والطامحة لاعتلاء مركز صانعة القرار الدولي، عبر نوافذ التحالف والتآلف ومسالك التناسق مع الشرق الاوسط، لم يعد يمثل مرجعية للتطابق والاتساق بين تلك العناصر فحسب، وإنما بدا الإطار العام الذي يتم من خلاله تحديد صلاحية الامن الاستراتيجي ومدى اتساقه بفلسفة صناع القرار.

ولكي نتجنب أي خلل، يمكن القول: إن هناك علاقة بين القوى الفاعلة الدولية، وتكتلات الأمننة الشرق اوسطية، فبقدر ما يحتويه هذا الأسلوب من صعوبة قياس ودقة استحضار ونباهة ربط، فانه يمثل الأسلوب الأكثر قدرة على تفسير التوازنات الامنية في الشرق الاوسط، وهذا يأتي من المرجعية الإدراكية للقيمين على الإدارات السياسية في قوى الشرق الاوسط التي يفترض ان تتناغم عندهم مكنّة الإدارة مع المرجعية الدولية. ولهذا عرجنا للتقسيم الآتي:

أ: اسس بناء أمننة الشرق الأوسط:

بداية، يمكن القول: ان عملية "الأمننة" والتي تعني "إضفاء الطابع الأمني "على بعض المعضلات المجتمعية تركز على تهويل التهديد وتضخيمه لإنتاج" الفزع والخوف"؛ فالأمن والتهديد مترافقان، وفي هذا السياق هناك ثلاثة خطوات لنجاح عملية إضفاء الطابع الأمني:

- توضيح كيف أن التهديد المزعوم يمس ببقاء الأفراد أو المجموعات أو الدول .
- تحديد التدابير الطارئة التي يمكننا من خلالها ضبط هذه التهديدات والسيطرة عليها .
- امكانية الخطاب الامني في الحصول على رضا المواطنين إزاء ما يرافق عملية إضفاء الطابع الأمني على مسألة معينة، وبالذات خرق القواعد المعمول بها كالشفافية والرقابة.

ويمكن ان نوضح مفهوم الأمننة بالشكل رقم: (4)

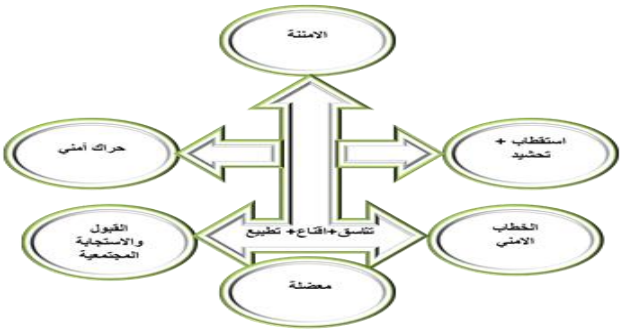

مخطط رقم (4) من تصميم الباحث يوضح فيه سلوك الامننة

يبدو أن عملية تحويل قضايا السياسية إلى حيز المعالجات الأمنية الطارئة، مثلما حصل مع قضية أمننة "الصراعات والنزاعات" في دول الشرق الاوسط، يتطلب تضافر عوامل سوسيولوجية تسهل مسعى صناع "العنف والكراهية" لتحريك كتلهم ضد كتل القائمين على الإدارة السياسة على ومن تلك العوال على سبيل المثال:" الانتقام ، والثأر، والمظلومية"، بالمقابل كتل الإدارات السياسية عملت على أمننة مسألة "حراك الكتل الضد" باعتباره تهديد ، فكان استهداف مقرات الكتل المكونة للإدارة السياسية كفيلاً بعكس الصراع السياسي الى مجتمعي، لكن "هناك مسألة أخرى ليست بأقل أهمية: هل تعتبر العملية برمتها شيئاً إيجابياً أم سلبياً؟ يرى البعض بأنها سلبية لسبب منطقي وهو أن تحويل الملفات إلى حيز المعالجات الأمنية يؤشر على شيء غير إيجابي وهو إخفاق السياسة العادية في التعاطي مع الخلافات والاختلافات في الإدارة السياسية، ولذلك فإن وجود عدد من الملفات في "الحيز الأمني" يجب أن ينظر إليه بمثابة استثناء، والحل عنده هو نزع الطابع الأمني عنها" Desecuritization "وتحويلها لحيز السياسة الطبيعية حيث الرقابة والتقيد بالقوانين والضوابط والقيم الدينية والاخلاقية.

ولنسأل: ما الذي يحدد التفاعلات الدولية مع الشرق الاوسط لتحقيق الأمننة؟ نبدأ بالإجابة، قائلين: لتقديم رؤية علمية للتفاعلات الدولية، لا بد من التعامل مع مدركات صناع القرار في السياسة الدولية، وماذا تعني لهم القوى في الشرق الاوسط، لكن مقدماً دعونا نتفق على: استحالة معرفة نوايا صناع القرار الدوليين، ولا توجد سلطة دولية تحقق الامن الدولي، وصناع القرار في الشرق يخشون بعضهم بعضاً، وان اي دولة في الشرق يمكن ان تهاجم دولة اخرى، ويحق لأي دولة في الشرق ان تتحالف مع اي دولة اخرى بحثاً عن الامن، والمصالح هي محفز الحراك الدولي الاساس، وجميع الدول يجمعها هدف واحد هو البقاء، والعالم يعيش حالة " الاناركية" (اللاسلطوية) أي رفض النظام والتمرد عليه؛ بسبب انعدام الحكومة العالمية، والتحالفات هي التي تخل بالتوازنات الدولية لأنها تقوم على النسبية حجم القوة، ولا فرق الثقافات السياسية والديانات والايديولوجيات كلها ذات نهج واحد هو التنافس والتصارع من اجل البقاء(Roy ,2012, p. 11)، فاذا كانت

حالـة النظـام الـدولي توصـف بالفوضـوية، كيـف سـنفهم سـلوكيات دول الشـرق الاوسـط في النظـام الـدولي الفوضوي؟

وللإجابـة نلجـأ الى التشـبيه، لنصـور النظـام في الشـرق الاوسـط بلعبـة البيليـارد: فـإذا قارنـا وقاربنـا كـرات البيليـارد بـدول الشـرق الاوسـط عنـدما يبـدأ اللاعـب بالضـربة الاولى فنرى ان الكـرات تـدفع بعضـها كلهـا تنـاثرت بشكل متساوي، فحجم القوة موزع بالتساوي على كرات كثيرة، ننقل ذلك التشبيه على تفاعلات كل دولة من دول التغيير العربي على حدا بغض النظر عن التحالفات، هذه القوى متساوي في القوة، متوازنة بدون تحالف الجميع يتأثرون بدرجة واحدة، فحجم القوة موزع بالتساوي(Waltz2010 , p2).

الان نضع كرة كبيرة وكرتين اقل منها حجم بقليل مع كرات من البيليارد مع الابقاء على الكرات الاخرى على حجمها السابق، ليكون هناك كرات متساوية كثيرة مع كبيرة جداً، وكرتين كبيرتين بدرجة اقل على الطاولة، تمثل الكرى الكبيرة الكتلة الحاكمة، والكرتين الاخرتين، الكتلتين الموازنة الأقل قوة، وهم من يسيطرون على النظام السياسي، فاذا ضرب اللاعب بكرة صغيرة الكرة الكبيرة جداً، لا تتأثر الكبيرة ، بل قوة اندفاع الكرة الصغيرة نحو الكبيرة وارتطامها بها يولد ردة فعل معاكسة ترجع الكرة الى مكانها السابق او ابعد، وربما يقود الى سقوطها من الطاولة، واذا ما ضربت الكرة الصغيرة احدى هاتين الكرتين الكبيرتين الآخرتين سترد الى الخلف الصغيرة دون ان تأثير بالغ بالكبيرة، لكن اذا ضربت الكرة الكبيرة الكرات الصغيرة على الطاولة سترغمها على الحركة بعيداً عن مركز الكرة الكبيرة، فالقوى السياسية مثل كرات البيليارد، فلا توجد كتل اخلاقية وأخرى لا اخلاقية، فقط الحجم والقوة هي التي تمنحها المكانة والهيبة، فالدولة ذات الكتل المتساوية(متعدد الاقطاب) كل الكتل تؤثر بعضها ببعض بالتساوي، لكن في النظام الذي توجد فيه كتل كبيرة وكتلتين كبيرتين يفتح احتمالات اخرى لباقي الكتل يمكن للاعب ان يتجاهلهم، ويلعب حولهم، لكن لا يمكن ان يتجاهل وجودهم، ولا يمكن ان تتحرك تلك الكبيرة الا اذا ضربت في ان واحد من عدة كتل صغيرة(هنا تحالف)، وهنا يمكن ان نفسر لماذا التفاعل السياسي صراعي اكثر من ما هو تعاوني (Waltz,1979,p5)؛ كون النظام الدولي يتكون من قوى كبيرة هي الولايات المتحدة الامريكية وقوتين اقل هما روسيا والاتحاد الاوربية وكرات أخرى اقل من الكرتين المذكرتين هما القوى النووية الاوربة والاسيوية، وباقي الدول هي كرات متساوية متوازنة، فكلما زاد حجمة وقوة الدولة زاد تحمها بطاولة السياسة الدولية.

ب: الأمننة في الشرق الاوسط بين المقاربة والمقارنة:

ونحن نتحدث عن الأمننة في الشرق الاوسط يراودنا تساؤل: ما هو اساس اعتبار او عدم اعتبار حدث ما كتهديد حقيقي لأمن الشرق الاوسط؟

دعونا نتفق على، ان ليست كل الاحداث تعتبر تهديدات حقيقية في الشرق الاوسط، فالحراك الدبلوماسي الدولي وزيادة افراد القوات وتجهيزهم في القواعد المتواجدة في الشرق الاوسط، هذا يفتح المجال بين "الارتياب العرضي" من جهة، على سبيل المثال: يمكن ان ترى اخطاراً غير موجودة على ارض الواقع، او "التهاون المفرط" من جهة اخرى، اي لا تعترف المجتمعات بالتهديدات التي هي فعلاً حقيقية والتهديدات الشكلية Dalacoura, (2012 ,p. 75).

هذا يعطينا طريقتين للنظر الى موضوع الأمننة في الشرق الاوسط لدينا المفهوم التقليدي لمفهوم التهديدات التي يمكن ان تكون "تهديدات عسكرية" لكن كذلك تكون التهديدات مجتمعية، هذا يعتمد على تحديد صناع

اقرار السياسيين والامنيين لما يعتبروه تهديداً او ما هي رؤيتهم لمجالات الامن، وهذا ما نجده في العديد التفاعلات بين تركيا وايران ومصر على سبيل المثال لا الحصر(Dallmayr,2011 , p. 640)، ثم يأتي بعدها الشق الاجتماعي (Buzan, 2006, p1-25.)، لنتساءل ما هي العملية التي تتشكل وفقها التهديدات؟ من يُحددها؟ من يسوقها؟ كيف يمكن لجزيئات حدث ما ان تجتمع ونتقبلها كتهديد؟

ومن هنا يمكن، ان نرى مثالاً على هذه العملية مثلاً: الدول العربية تعتبر امنها مهدد من قبل ايران (p. 128, 2010 Walt, p. 56 Barzegar, 2008 &. Barzegar, 2009)، وكذلك الحال مع اسرائيل يعتبر امنها مهدد من العرب، والعرب يعتبرون امنهم مهدد من إسرائيل(pp. 273-305 2003/ Gause, 2004)، ولكن بعد التغيير العربي،(p. 374 , 2012 Owen)، هل الشعور بالتهديد موجود ام لا وجود لهُ ؟ وجوابنا: التهديد انعكس داخلياً فظهرت مصطلحات الدولة العاجزة، والمشلولة، والفاشلة، والرخوة، والركيكة.

لا شك، ان زوال التهديد يفضي الى "تفكيك الأمننة"، وهذه العملية تعني انعدام الشعور بالخطر من عدو لم يعد موجوداً على الساحة، لكنها سحبت على داخل الدول التي تغيرت، فظهرت الأمننة على انها عملية تتم بالاتجاهين في نفس والوقت، الاول: يشير الى توازن الامن، والثانية: توازن التهديد الأمني (Kaufman, 1992, pp. 417–447.)، وبما ان الأمننة توصف بانها استجابة للشعور بالتهديد اتجاه معضلة ما، وان ليس كل العمليات العسكرية في الشرق الاوسط عمليات امنية، بل البعض منها جزء من السياسة الخارجية (Buzan,1991, pp 431-451).

وهنا، نجد معادلة صعبة هي:" كلما فُعلت الأمننة في الشرق الاوسط فُعلت الصرعنّة فيه كذلك لاستدامة التهديد"، وهذا يعني ان للسياسة الدولية دور فاعل في جعل الظاهرة الخاضعة للامننة مقبولة في الراي العام العالمي، لهذا نجد من هم سعداء جداً "الراغبين" على ما يسمى بالحرب على "الإرهاب"، لأنه سبب مقنع للتدخل وشن الحروب، كونه سبب يمكن التعويل عليه، بينما هناك شق اخر: يرى ان هذا مجرد الهاء عن التهديدات الحقيقية، على سبيل المثال، الاحتباس الحراري ، التصحر، الانكشاف الاستراتيجي، حرب المعلومات، قلة الغذاء ،البطالة...كلها تهديدات حقيقية(Miller,2004,p. 240) ، اي التهديد لا يعني استخدام القوة الخشنة، لا بل القوة الناعمة كذلك(Armitage & Nye, 2007, p. 12).

لهذا يختلف المفهوم باختلاف الوضع واختلاف الاولويات، ففي الامن لا توجد معرفة مطلقة بالتهديد وعواقبه، مثل طاولة التفاوض المفاجئة هي الحكم، كل ما عليك ان تفعل اهم ما في وسعك، لكن الاصعب هو اتخاذ القرار الامني مع معرفة غير كاملة (Barzegar,2010, , pp. 175-176).

علينا ان ندرس عملية تشخيص معضلة ما على انها معضلة امنية، من سيقرر هذه الأمننة؟ من له صلاحية تقرير هذا؟ الجواب حسب ما تصفه الحياة السياسية، ان القيمين على السياسة هم المخولون بتقرير المواضيع الامنية، لكن لا يمكن ان تكون اعتباراتهم دائماً مقبولة، إذا فكرنا مثلاً بحرب فيتنام وحرب العراق، واجرينا مقارنة بينهما وهما من أبرز الامثلة على الأمننة، فحرب فيتنام فشلت الأمننة فيها فشلاً ذريعاً، حتى الامريكان لم يعتقدوا ان هناك اي تهديد حقيقي يبرر ما كان يحدث هناك، إذا اسقطنا هذا الامر على التدخل في العراق الذي شهد معارضة كبيرة لكنه تم بفعل أمننة القضية.

اما المقاربة فنقول: لابد من التمييز بين ان تكون جزء من عملية الأمننة، او تكون خارج دائرة الأمننة، بتعبير اخر ان تدير التهديد وتعامل معه، اوان تقبل التهديد وتسايره، هنا يتوقف الامر على نوع القضية الامنية،

وطبيعة القادة المتبنين القضية واطرافها المعنيين، فـ(قضية العراق، وقضية سوريا، وقضية اليمن، وقضية مصر، وقضية السودان، وقضية الصومال، وقضية تونس، وقضية ليبيا)، كلها قضايا دخلت دائرة الأمننة لكن بدرجات مختلفة، تقييم التهديد ليس بكونها موضوعي او شكلي لكن بطريقة الرد عليه(Duran & Yilmaz , 2010 , pp. 139-170).

الموضوع يبدأ بتحول لشيء أكبر مما كان عليه لامننته، فنحن امام استراتيجية امنية كاملة طويلة الامد، الموضوع الاهم في الاجندة الامنية هو كسب التأييد لتعاطف والتآلف والتحالف Treverton, (https://www.maxwell.syr.edu) ، هذا ما تقوم به القوى الدولية لكسب التأييد في قضايا وجودها في الشرق الاوسط، بالنظر الى حجم التأييد العالمي الذي جمعته لتبرير سياستها بوجود تهديد حقيقي (الصراع والنزاع)، واعتقد ان اهم الامثلة الحالية هي "الحرب على الارهاب" لامننة الشرق الأوسط (Frerks & Klein. Eds, 2007, pp. 131-34).

واذا ما طبقنا هذه المقاربات والمقارنات على الدولة الواحدة في الشرق الأوسط ونخص منها دول "التغيير الديمقراطي "نكتشف أن التوازن أبعد ما يكون أكثر شيوعاً من الإذعان فيها، فالإذعان يحدث بين الكتل الأضعف عندما تتحالف مع الأقوى، على حد سواء لأنها هم "أكثر عرضة للضغوط"، ولأن مواردها وقوتها محدودة، لكن مع بعضهم يمكن التوازن لكن لا يؤثر بل يتأثر، عندما التوازن غير متحقق فالإذعان يفصح عن هيمنة قوى معينة على الإدارة السياسية، وعندما يعتقد قادة الكتلة التي تحمل التهديد يمكن أن تكون مهيمنة بنجاح دون استرضاء الأخرين لكبرها تمضي في إعلان مشروعيتها، بالإضافة إلى ذلك، يركز الباحث على أن أوجه التشابه الفكري والذي ترعاه الكتلة عاملاً محفزاً لزيادة التزام التحالفات وتماسكها، وكذلك الدعم المادي على سبيل المثل: المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأجنبية، هي تابعة لتفضيلات الأمان في تشكيل تحالف الداخلي.

لهذا الدول العربية الديمقراطية، في تشكيل تحالفاتها السياسية تتأثر بمصادر مختلفة من التهديد تساعد في تفسير سبب هيمنة الكتلة الأكبر، لان الكتل الأضعف ينتابها الخجل السياسي في معارضة الكتلة الأكبر؛ لأنها تعلم أن حجمها وثقلها لا يكافئ الأقوياء من الكتل، التفريق بين أنواع التهديد يفسر لماذا التجربة الديمقراطية في العراق واليمن ومصر وتونس وليبيا في كثير من الأحيان كانت أهداف لنا في الدراسة، لكثرة التحالفات غير المتوازنة فالكتل التي تهيمن على القرار السياسي هي الفاعلة الأقوى، لديها نطاق مسلح واسع، ودعم قوة خارجية، تملك قدرات هجومية كبيرة، وكانت ينظر إليها على أنها تسعى إلى التوسع على حساب الآخرين، فضلاً عن الأيهام الثيوقراطي، وهذا ما سجلته حقبة التغيير العربي.

ومن المعروف، أن الكتل السياسية تتوازن أو تذعن في مواجهة التهديد، فالتي تملك أدوات التأثير محدودة فخيارها الإذعان، وهذا أمر مهم لأنه يحدد ما إذا كانت الكتلة السياسية تؤمن عموماً بحجمها أم لا؟ وإذا التوازن كان أكثر شيوعاً من الإذعان، ففي هذه الحالة تتوازن قوة الكتل، فيكون الأمن أكثر استقرار، وتحقق الإدارة السياسية نجاح أدائي، لأن الكتل المعتدية ستواجه معارضة مجتمعة، وبما أن الإذعان هو أكثر شيوعاً، في الساحة دول التغيير العربي من التوازن، لهذا الأمن اقل، لأن المعتدين سيؤدي إلى جذب المزيد من الحلفاء، وزيادة في قوتهم، والحد من قوة خصومهم، وهذا ما يطلق عليه تقويض الخصوم، والباحث يعتقد أن هذا الفرق مهم لتقييم آفاق استمرار أمن الكتلة الحاكمة خلال الحكم.

شهد عالم ما بعد الربيع العربي، ظاهرة الدولة العاجزة او الدولة الفاشلة او الدولة الرخوة سواء؛ كمصدر أو كمحصلة للنزاع بين المجموعات المجتمعية، والتي تعمل في كل حالة على تغذية هذه الوضعية، ففي غضون ذلك يختفي تحكم الدولة بإقليمها وتنتفي مظاهر سيطرة الحكومة واحتكارها لاستخدام القوة ووسائل القهر، والأهم من ذلك هو أن المجموعات المتناحرة تتبنى استراتيجية إشاعة التهديد لتحقيق أهدافها، وهدفها بالتالي ليس الاستيلاء على السلطة لأن ذلك ليس في حدود إمكاناتها، إلا أن اعتمادها على استراتيجية إشاعة التهديد جعلها تلجأ إلى أسلوب جديد للمواجهة باستخدام الميليشيات شبه العسكرية، العصابات الإجرامية والأطفال، وهذا لسهولة تعبئة هذه الفئات والتحكم بها وحتى توريطها في أعمال إجرامية محظورة دولياً، ولذلك، فإن الخاصية المميزة لصراعات ونزاعات في" عالم ما بعد الربيع العربي" تتمثل في اعتماد أسلوب الصراع بين المجموعات أو الأطراف المتصارعة وذلك عن طريق استهداف المدنيين، الإبادة الجماعية، والتهجير، والنزوح..... ويتم ذلك بالاعتماد على أسلحة خفيفة وحروب عصابات لا تراعى فيها القوانين والأعراف الدولية الخاصة بالحرب، وفي الصورة السابقة، يبدو التباين واضحاً بين الحالتين، ويمكن بالتالي استشفاف صعوبة المقاربة للأمن بالمنظور الاستراتيجي، فهناك غموض يكتنف طبيعة الفواعل المعنيين بالأمن وينسحب الأمر كذلك على مدى ملاءمة البنى التقليدية للعلاقات بين الكتل للقضايا الأمنية المستجدة في ولم يعد بالإمكان الاعتماد على المعضلة الأمنية.

لكن ما هي القيم التي تتعرض للتهديد بحيث تجعل استقرار المكونات المجتمعية محوراً جوهرياً للمنظومة الأمنية، أن المعضلة الأمنية تتمحور حول الهوية، حول ما يمكّن المجموعة من الإشارة إلى نفسها بضمير "نحن" (("نحن العرق "،" نحن الاقلية " نحن الطائفة" و نحن المذهب، نحن القومية، نحن الديانة)) ، لكن مكمن التحدي هنا هو جانبها التطوري، فهي عملية تفاعلية مستمرة للتحكم في المطالب الملحة وإشباع حاجات معينة، حيث يلعب مفهوم "نحن" دوراً مهما، غير أن هذا المسار التفاعلي يقود إلى معضلة أمنية مجتمعية إذا أصبحت الهوية جوهراً للصراع على المصالح وسنداً للسعي من أجل الهيمنة أو سنداً لبنية العلاقات القائمة مع المجموعات الأخرى، ويتضح ذلك في تغليب مظاهر "نحن" على المظاهر التعاونية، وهذا بالالتجاء إلى المكونات المجتمعية، بدل مؤسسات الدولة، كإطار للصراع من أجل البقاء، وكضمان وحيد للأفراد للحصول على الحماية في مناخ يسوده التهديد، ولكن سلسلة الأفعال وردود الفعل في التفاعل بين المجموعات المختلفة قد يؤدي إلى رفع سقف الوعود لدى قياداتها (بالمطالبة بالانفصال) ولدى المجموعات الأخرى أو الحكومة (بتقديم وعود بقمع التمرد)، وبتداول خطابات الخطر، وزيادة مستويات الاستقطاب، فإن ذلك يفتح المجال أمام تفجر والذي يتم تغذيته بوجود دعم من صناع التهديد، هنا تظهر الدولة العاجزة ، وهكذا، وعندما يمتزج العنف السياسي العجز الاقتصادي، فإن العمل ما يجعله تهديدا للسلم والأمن المجتمعي، حال انتشاره يصبح متساندا أو مستديماً، فتعم الفوضى لتشمل منطقة بأكملها، هذه الوضعية المعقدة تقتضي استجابة دولية متعددة الأوجه، تهدف بالأساس إلى إقرار سلام مستديم.

الحقيقية، هي ربط الأمننة أساساً بالسياسة، "الأمن وكل ما هو أمني إنما يعود على القضايا التي يتم التعامل معها بشكل متميز عن باقي القضايا السياسية الأخرى، ويتم ذلك عبر تحويل بعض القضايا السياسية من حيز العمل السياسي العادي إلى حيز القضايا الحساسة التي تقتضي معالجة خاصة، وأكثر من ذلك، يتم المداولة بشأنها في إطار غير الأطر السياسية الاعتيادية، "اذ يقومون بعدها بالربط بين الأمننة والتسيس، "يمكن القول أن الأمننة بمثابة الصورة الأكثر تشدداً لعملية التسيس، بالنسبة لتصور التسيس، فهو يتعلق بإضفاء

الطابع السياسي على قضايا مجتمعية بعينها، اذ أن القضايا التي يتم تسيسها تعتبر جزء من سياسة الدولة، ما يعني أن الحكومة تصور للراي العام انها مجبرة على التعاطي معها عبر اتخاذ قرارات وتخصيص موارد لتنفيذ هذه القرارات، يشكل ذلك في مجمله وضع هذه القضايا ضمن الإطار "الانتقائية"، فإن ذلك يعني اعتبارها خارج إطار الضبط المجتمعي الذي تمارسه الحكومة، والتي تستوجب اتخاذ تدابير عاجلة بما يبرر تبعاً لذلك كل التدابير الإجرائية والاحترازية والاستثنائية والطارئة لمحاسبة الفئات الاجتماعية الضد.

وهنا يمكن القول: ان أمننة الشرق الأوسط تتطلب حراكين: الأول: حراك توازني للمتكافئين، والثاني: حراك اذعان الى غير المتكافئين، لا سيما بعد ان سادت الفوضى في عالم ما بعد الربيع العربي وانتشرت الصراعات والنزاعات.

الخاتمة:

خلاصة لكل ما عرض آنفاً، يمكن القول: أن هناك علاقة طردية بين التحالفات والتآلفات الامنية والتهديد، وهذا الأمر يعتمد كثيراً على كبر الكتلة التي تقوى كلما تفكك الخصماء، وهذا إن دل على شيء، فانه يدل على اهمية التكتلات التي حملتها التجارب الامنية في المدركات قادة الإدارات السياسية.

عموماً الاذعان الامني هو أكثر شيوعاً من التوازن الامني في التفاعلات الدولية- الشرق اوسطية، فالدول الكبرى – القوية تميل الى التوازن ضد بعضها لامتلاكها مقومات القوة وقدرات الردع ومصداقية التهديد، وتميل الى بناء تحالفات اذعان مع القوى الاضعف الاغنى ذات الاهمية الاستراتيجية، والدول الضعيفة تتوازن ضد الدول الضعيفة الأخرى، ولكن تذعن عندما تُهدد من قبل القوى الكبرى، وكلما ازاد احتمال دعم الحلفاء لقوى معينة في الشرق الاوسط، كلما ازاد ميلها إلى التوازن مع الاخرين، ومتى ما كان دعم القوى الاخرى الضد الاقوى ازاد ميلها الى توازن التهديد بإذعانها لقوى جديدة، ولهذا ينظر إلى القوى لأكثر عدوانية بانها مصدر التهديد، وزيادة الميل للآخرين لتحقيق التوازن ضدها، فعند قيام الحرب، هناك يختل التوازن، ويكون طرف واحد هو الفائز، يقود الى زيادة الميل للآخرين للاذعان له، ويتفكك الامن.

ففلسفة الأمننة تعني إضفاء الطابع الامني على معضلة ما واعتبارها تهديد حقيقي وجوهري، والعلاقة بين الامن والتهديد علاقة عكسية تضادية متلازمة، فاذا كان الامن أكثر شمولاً اذعن التهديد، وإذا كان التهديد أكثر شمولاً اذعن الامن، وفي حالات يتوازن التهديد والامن بالتحالفات، واليات تلك الأمننة هي اللغة الخطابية والأداء الاستراتيجي، فان أخفق الامن في الشرق الأوسط سادة الفوضى، وهذا يهدد السلم والامن الدوليين.

واخيراً، وتبعاً لهذا الفهم، اتضح السلوك الامني، واتضحت العلاقة بين الامن والتهديد هي عكسية، وبات من السهل واليسر استقراء الفكر الامني وتحليل الأداء الاستراتيجي في الساحة الشرق اوسطية التي شملها التغيير الديمقراطي، بعد إن تم استقراء حراكات التحالفات والتآلفات في تشكيل الأمننة، لنخرج من هذه المقارنة والمقاربة بجملة من النتائج منها:

أولاً: نتائج توازنات التهديد الأمني:

1) بشكل عام: القوى التي تواجه التهديد داخل دول التغيير العربي سوف تتحالف متوازنة مع القوى الأخرى لمعارضة القوى الأقوى التي تشكل التهديد في بناء منظومة الأمننة.

2) كلما أزادت القوة الإجمالية للقوى المُهددة للكتل الأخرى داخل كل دولة من دول التغيير العربي، زاد ميل القوى الأخرى للتوازن ضدها امنياً.
3) كلما أزاد قرب القوى القوية من الكتل الأخرى، ازداد ميل تلك القوى القريبة للتوازن ضدها، لذلك، القوى المجاورة للقوى الأقوى تكون اقل رغبة لتكوين التحالف من الكتل البعيدة أو المفصولة عن القوى الأقوى كونهم أكثر عرضة للأضرار في الجانب الامني.
4) كلما أزادت قدرات القوى الهجومية، أزاد ميل القوى الأخرى للتوازن ضدها، ولذلك، فإن القوى التي تتمتع بقدرات عسكرية عدوانية من المرجح أن تستفز قوى أخرى لتشكيل تحالفات دفاعية ضدها، وفقاً لمبدأ التهديد والاذعان.
5) كلما كانت القوى أكثر عدوانية، ازدادت نية القوى الاخرى لتألف والتحالف ضد عدوانيتها، ويبقى يُنظر لها بنوايا ريبة وشك لكل حراكاتها، وان رجعت للتوازن وردعت جوامحها، فهي تبقى منبع مهدد أمنى.
6) التحالفات التي تشكلت في استراتيجية الأمننة لتخلص من التهديد سوف تتفكك عندما يهزم التهديد.

ثانياً: نتائج الإذعان للتهديد الأمني:

1) بشكا عام: القوى التي تواجه التهديد سوف تتحالف مع القوى الأكثر تهديداً مذعنة لها في تشكيل منظومة الأمننة.
2) كلما أزادت القوة الإجمالية للقوى المُهددة، يزيد الميل القوى الأخرى للتحالف معها بإذعان أمنى.
3) كلما أزاد قرب القوى القوية من الكتل الأخرى، يزيد الميل القوى المجاورة للاذعان لها، للحفاظ على امنها.
4) كلما أزادت قدرات القوى الهجومية، يزيد ميل القوى الأخرى للاذعان لها امنياً.
5) كلما كانت القوى أكثر عدوانية: قلت نية القوى الأخرى للموائمة ضدها، فتميل الى تشكيل منظومة تحالف الامني.
6) التحالفات التي شكلت لمعارضة التهديد سوف تتفكك عندما يصبح التهديد خطيراً.

وبعد هذا كله صحت فرضيتنا الناصة على:" كلما اقترب التهديد من العمق الاستراتيجي للقوى الفاعلة في الشرق الاوسط ...ازداد التهديد للنظام الدولي، وكلما ازداد التهديد للنظام الدولي... ازدادت الرغبة للتحالف والتآلف الامني ضد مصدر التهديد...فالأقوى يتوازن والأضعف يذعن في تشكيل الأمننة".

كما خلصت هذه الدراسة إلى التوصيات الآتية:

- ✓ إشاعة ثقافة سلمنّة – الأمننة في العلاقات الدولية.
- ✓ بناء منابر خَطابية لإشاعة لغة الامن الدولي.
- ✓ توحيد الرؤية الأمنية الدولية -الشرق اوسطية.
- ✓ إعادة اعمار العلاقات الدولية –الشرق أوسطية.
- ✓ تقنين الأمننة وعدم اعتماد الانتقاء والتسيس لمعضلات مجتمعية القصد منها كسر أواصر الانساق الاجتماعية في دول التغيير العربي.
- ✓ بناء العلاقات الدولية على نهج الامن العالمي لا نهج التهديد العالمي.

قائمة المصادر والمراجع

Books:

1. Barzegar, Kayhan (2007) New Terrorism and Human Security in the Middle East: Diverging Perceptions, in Georg Frerks and Berma Klein, eds., Human Security and International Insecurity, First Edition, Holland: Wageningen Academic Publishers.
2. Miller, Benjamin(2004) "The International System and Regional Balance in the Middle East," in Balance of Power: Theory and Practice in the 21st Century, T.V Paul, James J. Wirtz, and Michel Fortmann, Eds, First Edition, United States of America: Stanford University Press.
3. Waltz, Kenneth N.(1979) Theory of International Politics, First Edition, Columbia University, New York, United States of America: Waveland press.
4. Waltz, Kenneth N.(2010) Theory of International Politics, First Edition, , New York, United States of America: Waveland Press.

Magazines and Periodicals:

1. Barzegar, Kayhan (2009) Analyzing Iran's Foreign Policy by Offensive and Defensive Realism Theory, Council on Foreign Relations, Vol.11, No. 1, New York, United States of America.
2. Barzegar, Kayhan(2008) Iran's Foreign Policy in Post-Invasion Iraq, Middle East Policy, Vol. 15, No.4, Washington, United States of America.
3. Buzan, Barry (1991) New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century, International Affairs, Columbia University School of International and Public Affairs, United States of America.
4. Buzan, Barry (2010) Culture and International Society, International Affairs, Vol. 86, No. 1, Columbia University School of International and Public Affairs, United States of America.
5. Dalacoura, Katerina (2012)The 2011 Uprisings in the Arab Middle East: Political Change and Geopolitical Implications, Journal of International Affairs, Vol. 88, No. 1, Columbia University School of International and Public Affairs, United States of America.
6. Dallmayr, Fred (2011) Radical Changes in the Muslim World: Turkey, Iran, Egypt, Journal Globalizations, Vol. 8, No. 5. United States of America.
7. Duran, Burhanettin & Yilmaz, Nuh (2013) Perceptions, Islam, Models and the Middle East: The New Balance of Power following the Arab Spring1 Winter 2013, Vol18, No 4, Perceptions (SAM) Center for Strategic Research, Turkey.
8. Gause, Gregory (2003/2004) Balancing What? Threat Perception and Alliance Choice in the Gulf, Security Studies, Vol. 13, No. 2 , London, United Kingdom.
9. Kaufman, Robert (1992). To Balance or to Bandwagon? Alignment decision in 1930's Europe, Security Studies, Vol. 1, No. 3 London, United Kingdom.
10. Kayhan, Barzegar (2010), Iran's Foreign Policy Strategy after Saddam, Journal The Washington Quarterly. Vol 33, - Issue 1, George Washington University, United States of America.
11. Mearsheimer, John J. & Walt, Stephen M.(2006) , The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy, Middle East Policy, Vol. 13, No. 3, Washington, United States of America.

12. Owen, Roger (2012) The Arab Demonstration Effect and the Revival of Arab Unity in the Arab Spring, Contemporary Arab Affairs, Vol. 5, No. 3, Journal of the Center for Arab Unity Studies, Beirut, Lebanon.
13. Roy, Olivier (2012), The Transformation of the Arab World, Journal of Democracy, Vol. 23, No. 3, Washington, United States of America.
14. Schweller, Randall (1996) Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back in, International Security, Vol. 19, No. 1 , Cambridge, United States of America.
15. Walt Stephen M. 1998) , International Relations: One World, Many Theories, Foreign Policy, No. 110, Special Edition, Frontiers of Knowledge, United States of America.
16. Walt, Stephan M.(2010) Balancing Threat: The United States and The Middle East, Yale Journal of International Affairs, Yale University, New Haven, United States of America.
17. Walt, Stephan M.(2010) How Not to Contain Iran, Foreign Policy, United States of America.

Reports:

1. Armitage, Richard L. & Nye, Joseph S. (2007) CSIC Commission on Smart Power, Center for Strategic and International Studies, United States of America.
2. Walt, Stephan M. (2013) Why Balancing Fails Theoretical reflections on Stephan M. Walt, Balance of Threat Theory, Lehrstuhl International Politic ,zuklon University, Germany.

Seminars & Workshops:

1. Buzan, Barry.(2006) "The 'War on Terrorism' as the New 'Macro-Securitization'?" Oslo Workshop, Oslo, Norway.
2. Heffron, Daniel & Researcher, Junior (2015) How the Iran Deal will re-shape the balance of power in the Middle East: a look at Saudi Arabia and Iran, Centre for Geopolitics & Security in Realism Studies 20-22 Wenlock Road, London N1 7GU, United Kingdom.

The Internet:

1. Barzegar, Kayhan, Stephen Walt on the U.S., Iran, and the New Balance of Power in the Persian Gulf, http://www.belfercenter.org, 8\9\2017.
2. Blair, David, Hillary Clinton vows to protect Gulf States from Iran, http://www.telegraph.co.uk,1\9\2017.
3. Dreyfuss ,Robert, Obama, Iran and Iraq, The Nation, March 5, 2010 ; Ben Katcher, "Iran Needs a U.S.-Iran Deal," http:// www.raceforiran, March 5, 2010.7\9\2017
4. Treverton, Gregory F., Balancing Security and Liberty in the War on Terror , http://www.maxwell.syr.edu, 5\9\2017.